

الفصل الثامن

أسباب اضمحلال شأن الخزر

من الواضح أن الخزر كانوا في يوم من الأيام أكثر قوة من جميع جيرانهم، باستثناء الإمبراطورية البيزنطية، والخلافة العربية، ومع ذلك يلاحظ أن المجموعات القومية من بلغار، وسكان جورجيا التي عانت كثيراً مما أنزله بها الخزر، والتي ألحقها الخزر بشكل فعلي بإمبراطوريتهم، ما تزال موجودة، في حين أن الخزر أنفسهم قد زالوا من الوجود منذ زمن طويل، أو أنه في أحسن الأحوال ما تزال بقاياهم ممثلة في بعض طوائف القرم والقوقاز، وربما في أماكن أخرى⁽¹⁾، هذا وإن القيام برصد أسباب اضمحلال شأن شعب من الشعوب هو عمل مفيد بشكل دائم، وبالنسبة لموضوع الخزر فإن سياق دراستنا الكامل يسوغ إيلاء عناية خاصة، لكن هل تشير المصادر التي تحدثت عن دولتهم في أيام ازدهارها إلى أي من أسباب الضعف الموروثة؟

لقد جرت عادة الذين أقدموا على دراسة تاريخ الخزر على الإلحاح على أنه في الوقت الذي كانت فيه اليهودية هي ديانة الطبقة الحاكمة، وأنه كان بالإمكان دعوة دولة الخزر، وهي في ذروة قوتها وتطورها في القرنين التاسع والعاشر، دولة يهودية، في هذا

(1) ورد ذكر طائفة من الخزر في تشوفوت - قلا قرب بخشي - سراي في القرم في القرن الماضي من قبل مونك (المجلة الآسيوية 5-6 / 1865 / 544)، ويرى زاجا تشكوسكي أن الكريات هم المثلون المعاصرون للخزر وقد سلفت الإشارة إلى ذلك، ويتحدث عن الكرشياس في العادة كجماعة قوقازية لها علاقة صميمة بالخزر (مثالاً على ذلك أن زاجا تشكوسكي في الثقافة: 6 ينقل عن ساموي لوفتش صاحب بحث «مسألة خلفاء الخزر وثقافتهم بالروسية لينينغراد 1924» وبالنسبة ليهود الجبال في القوقاز انظر مرقورات: 285، ويصف جورج سافا (وادي شعب منسي، فيبر وفيبر 1941) زيارة إلى اليهود والجبلين ولكن لا يمكن الاعتماد على التفاصيل.

الوقت بالذات كانت هنالك ديانات أخرى تمارس بشكل واسع ، ولا بد أن المسلمين الذين كانوا يشكلون قسماً هاماً من الجيش ، قد مارسوا نفوذاً سياسياً كبيراً على شؤون الدولة ، وسلفت الإشارة إلى السمة المزيجية في هذا المجال على أنها سمة ممدوحة ترتبط بحكامها اليهود الذين سمحوا بالحرية الدينية للجميع ، ويمكننا أن ندرك بسرعة أن درجة الحضارة التي وصل إليها الخزر يمكن المبالغة بها بكل سهولة⁽¹⁾ ، ومن الجلي أن فكرة الحرية الدينية لم تكن بالأصل من صنيعهم ، أو أنه كان بإمكانهم فعل ذلك ، كل ما في الأمر أنها كانت حرية قائمة بالفعل بالنسبة لجميع العقائد ، وكانت أشد اتساعاً مما توفر لدى الدول المسيحية ، لا بل حتى مما كان لدى المسلمين - وهي حالة تشبه ما ساد في البلاد التي حكمها المغول فيما بعد - ويمكننا هنا أن نتساءل : أو لم يكن انعدام مثل هذه الوحدة الدينية مصدراً خطيراً من مصادر الضعف ؟ هذا ويبدو من السخافة أن نفترض أن تهود الخزر قد قاد بحد ذاته إلى اضمحلال مشاعر الخزر القومية⁽²⁾ ، لكن مع ذلك إن الرأي القائل إن السمة العالمية التي حملتها دولة الخزر في ظل القيادة اليهودية قد هددت وجودها ، وبرهنت في النهاية على أنها مأساوية ، هو رأي فيه الكثير من الصحة .

ويبدو من الناحية التاريخية أن الوضع بين الخزر قد جاء محصلة أسباب لم يكن لتهودهم - الذي لم يكن بأي حال من الأحوال متطوراً - أية علاقة بها ، وقد سلفت الإشارة إلى أوجه المقارنة مع دول المغول وممتلكاتها ، وأما فيما يتعلق بمختلف المجموعات ذات الولاءات الدينية المتباينة ، وتطورها الطبيعي ، وصيرورتها قوى سياسية ، فإننا نلاحظ أن هذه المجموعات قد دخلت تحت السيادة الخزرية منذ وقت مبكر .

وأما بالنسبة لوجود المسلمين والمسيحيين في دولة الخزر في أعداد كبيرة ، فلم يكن لتهود الخزر أية علاقة به ، كما لا يمكن القول أن هذا كان مع الأيام مميتاً ، ولم يكن سقوط دولة الخزر - كما سنرى - نتيجة لهزيمة ألحقت بها من قبل بيزنطة أو الخلافة ، ثم إنه ليس

(1) يقول هـ . روزنتال في الموسوعة اليهودية : «لقد تمتع اليهود الخزر بجميع حقوق الأمم المتحضرة بما في ذلك القانون والحكومة المعتدلة مع تجارة مزدهرة وجيش نظامي وذلك في وقت تحكمت به العصبية والجهل والفوضى في غربي أوروبا . ويمكن لمملكة الخزر أن تفخر بإدارتها العادلة المتعقلة (مادة خزر) وحتى مونك قد تحدث عن الحرية والإدارة الجيدة لدى الخزر .

(2) مرقوارت : 7 ، فصل 5 .

موضع بحث، مسألة تحول مجموعات كبيرة من الخزر إلى جانب إحدى القوى العدو غير اليهودية، هذا ويتوجب علينا أن نأخذ مسألة الخلافات الدينية بين شعوب الخزر بعين التقدير، مع الخلافات العرقية.

ولا شك أن هذه الأمور مجتمعة قد أعطت أساساً شديداً للتناقضات للإمبراطورية الخزرية، فقد كان هنالك بداية السهوب، والسكان المدنيون للعاصمة، ومدن أخرى (كل منهم يحمل سماته الخاصة)، والفلاحون، والصيادون من المقاطعات الغربية، والأتراك، واليهود، والعرب، وذلك بالإضافة إلى جماعات من الصقالبة والفنلنديين أو من شعوب قريبة، هؤلاء جميعاً كانوا ممثلين في دولة الخزر، وعلينا أن نتصور هذا الحشد من الشعوب والعقائد وقد ترأست عليه أرسطراطية، يمكننا أن ندعوها باسم «الخزر البيض»⁽¹⁾ الذين تألفوا من عدد صغير نسبياً من الأتراك الذين تحولوا جزئياً إلى اليهودية.

ويبدو أن هؤلاء هم الذين أمسكوا وجمعوا بين مختلف البلدان والمقاطعات، التي فيما عدا ذلك قد بقيت تحت سلطة حكام محليين، وعندما نتفحص هذه الصورة عن قرب نراها لا تشبه ما نجده في إمبراطوريات أخرى، ولا شك أن التباينات بين الشعوب في الأراضي التي سيطرت عليها دولة الخزر كانت عظيمة، من الصعب أن نجد لها شبيهاً في أي من الدول التي عاصرتها، أو نشهد نظيراً لها في أوقات أخرى، ويبدو أنه ليس من المغالاة القول إن غياب التماسك الديني والعرفي كان السبب الرئيسي في سقوط إمبراطورية الخزر.

وتشير معلوماتنا إلى مصادر هامة أخرى للضعف، فقد كانت الموارد المادية لبلاد الخزر محدودة، وعلى هذا الأساس نجد المقدسي يقول لدى إشارته إلى سهوب الفولغا في أحواز عاصمة تلك البلاد: «إنها جرداء جافة بلا مواشي أو ثمار»⁽²⁾، ولا شك أنه يوجد هنا بعض المبالغة وذلك أن لدينا من المعلومات ما يفيد أن الخزر قد امتلكوا⁽³⁾ جمالاً، لعلها كانت من نوع خاص، صغيرة الحجم تختلف عن الجمال «البخيتية» ذوات السنمين

(1) جرى النقل عن الاصطخري في الفصل الخامس.

(2) تحقيق دي غويه: 361.

(3) كما فعل البلغار كما يبدو (أبو حامد الأندلسي. ط. فراند: 238 نقلاً عن القزويني) وامتلك البرطاس الجمال والأبقار أيضاً (ابن رسته: 141).

المتنوعة⁽¹⁾، والمقدسي نفسه ذكر في مكان آخر من كتابه وجود أعداد كبيرة من الأغنام في تلك البلاد⁽²⁾، وكان بإمكان الخزر حشد آلاف عديدة من الفرسان، ولا بد طبعاً أنهم امتلكوا موارد كبيرة من الخيول.

ونقرأ في المصادر أن مروان بن محمد قد قام خلال الحملة العربية على بلاد الخزر في عام 119هـ/737م بتدمير أعداد كبيرة من الخيول أثناء زحفه صعوداً على أطراف الفولغا⁽³⁾، وتبعاً لما رواه ابن سعيد كانت مطايا - أي الخيول كما يبدو - الإغارة كبيرة بشكل غير اعتيادي⁽⁴⁾، وقد زرعت السهوب في بعض الأماكن على الأقل، وسلف أن رأينا أن كلاً من المراسلات العبرية والأصطخري قد تحدثا عن حقول ممتدة حول العاصمة إلى مسافة ستين أو سبعين ميلاً، كما أن الكرديزي قد أتى على ذكر حقول مملكة الخزر⁽⁵⁾ وعن محصولات الحبوب⁽⁶⁾ والرز⁽⁷⁾، ويقول المقدسي إن الخزر قد استخدموا صنفاً رديئاً من الخبز يسمى «أثير»⁽⁸⁾ وأن الأسماك قد شكلت قسماً أساسياً ثابتاً في طعامهم⁽⁹⁾.

أما بالنسبة لبقية أنواع منتجات البلاد فإن المقدسي⁽¹⁰⁾ والكرديزي⁽¹¹⁾ قد ذكرا كميات كبيرة من العسل، وذكر الكرديزي إلى جانبها شمعاً من النوع الممتاز، لكن الأصطخري قد قال أكثر من مرة: إن العسل والشمع المجلوبين من بلاد الخزر قد استوردا من أماكن أخرى ثم أعيد تصديرهما⁽¹²⁾، كما ونسمع عن جلود ثعالب

(1) زكي وليدي، ابن فضلان: 15، حاشية 3 نقلاً عن ابن الأعمش الكوفي (مخطوطة طوب قبي سراي: 241/2 ط).

(2) تحقيق دي غويه: 355.

(3) البلعمي: 540، انظر زكي وليدي، ابن فضلان: 304.

(4) انظر الفصل الأول، الحاشية 35، رواية ابن سعيد بالنسبة للمناخ البارد والرطب.

(5) تحقيق بارثولد: 96.

(6) انظر الحكاية في ميرخوند نقلاً عن هربيلوت، مادة خزر.

(7) راجع الأصطخري، اقتبس في الفصل الخامس.

(8) تحقيق دي غويه: 361 وانظر أيضاً 359.

(9) الأصطخري، المصدر نفسه.

(10) تحقيق دي غويه: 355.

(11) تحقيق بارثولد: 96.

(12) المصدر نفسه.

خزيرية⁽¹⁾، ويذكر الأصطخري بشكل واضح أن الفراء من مختلف الأنواع مع العسل والشمع قد وصلت إلى بلاد الخزر من أراضي الروس والبلغار⁽²⁾.

وتبعاً لابن رسته⁽³⁾ والكرديزي⁽⁴⁾ كانت هنالك كميات كبيرة من العسل في بلاد برطاس، ترسل من بلاد الخزر نفسها نحو بلاد البلغار، أما ما يتعلق بالفراء، فعلى الرغم من أن الجلود البلغارية كانت مشهورة⁽⁵⁾ وأنه كانت هنالك جلود ثعالب خاصة في برطاس⁽⁶⁾ حيث جرى استيراد أنواع خاصة من الفراء أيضاً⁽⁷⁾، ولا بد أن كميات كبيرة من الفراء قد جاءت من روسيا، التي لم تكن - بالطبع - مثل المناطق السالفة الذكر، بل وقعت خارج حدود إمبراطورية الخزر.

وتحدث ابن خرداذبه⁽⁸⁾ ثم تبعه ابن الفقيه⁽⁹⁾، عن جلود الخزر، وجلود ثعالب سود جلبها التجار الروس إلى القسطنطينية أولاً، ثم إلى طريق البحر الأسود، فمضيق كرتش فالدون فالقولغا فعاصمة الخزر⁽¹⁰⁾، وهنا ألزم الخاقان، أو من يمثله، تجار الروس على دفع عشر ثمن ما كانوا يحملونه، وتابع هؤلاء التجار رحلتهم هابطين من القولغا إلى بحر

(1) أبو حامد الأندلسي: 212.

(2) الأصطخري (المكان نفسه) حيث ذكر الفراء في موضعين.

(3) تحقيق دي غويه: 141.

(4) تحقيق بارثولد: 97.

(5) أبو حامد الأندلسي، الموضع نفسه.

(6) يتحدث الإصطخري في مخطوطه تشستريتي (الحاشية 20) عن جلود الثعالب، والمنسوبة إلى برطاس، ونفهم مما أورده المسعودي (تنبية: 63) أن جلود الثعالب السوداء من برطاس قد كانت أفضل أنواع الفراء في العالم، وأتى المسعودي على ذكر أنواع أخرى منها الأحمر والأبيض الخ، وكان الخليفة المهدي أثناء إقامته في الري قبل استلامه للخلافة كان قد جرب عدة أنواع من الفراء ليجد أيها يعطي دفناً أكثر بطريقة بسيطة بوضع زجاجات ماء باردة مغلقة ملفوفة بالفراء، وقد كشف بالفحص أن الفراء الأسود وحده لم يتجمد الماء في قارورته، وكان قاضي حلب الشيخ بهاء الدين بن شداد (ت 1234/632) يرتدي عباءة من فراء برطاس (ابن خلكان: 530/2).

(7) ابن رسته: 141.

(8) تحقيق دي غويه: 154، راجع الفصل الخامس الحاشية 44.

(9) تحقيق دي غويه: 270-271.

(10) خليج مدينة الخزر تبعاً لابن خرداذبه، وجاء عند ابن الفقيه «خليج الخزر» والأصح «خليج الخزر».

قزوين ، حيث كانوا يبيعون ما جلبوه ، بما في ذلك نصال السيوف والفراء ، في جرجان على الطرف المقابل من البحر .

وتحدث ابن الفقيه عن رماح خزرية أيضاً⁽¹⁾ ، لكن أن يسافر التجار الروس دائماً مثل هذه الرحلات الطويلة فهذا أمر بعيد الاحتمال ، فلقد وجدناهم أيام ابن فضلان بين بلغار الفولغا⁽²⁾ ، ولاشك أنهم سافروا من هناك حتى خزران - أتل - بشكل محدد ، وذلك كما ذكر كل من الإصطخري⁽³⁾ وابن حوقل⁽⁴⁾ ، وبين المسعودي أنهم كانوا موجودين على ضفة من ضفاف عاصمة الخزر⁽⁵⁾ ، ولربما كانت السفريات مريحة ، لأنه وجد طلب على هذه الفراء الشمالية من قبل الطبقات الإسلامية العليا⁽⁶⁾ ، لكن من الصعب القول إنها نالت تقديراً كبيراً من قبل الخزر ، إلا فيما يتعلق بأنها بضاعة يمكن تعشيرها .

وتحدث الأصطخري عن وصول بضائع أخرى إلى بلاد الخزر ، فلقد كانت هنالك تجارة بالبرصاخ مع الروس ، لكن ربما أمكن الحصول على هذه المادة في كييف من قبل التجار الخزر⁽⁷⁾ ، وكان أهم من هذا كله تجارة الرقيق النشطة هبوطاً مع الفولغا ، وهي تجارة أتى الأصطخري على ذكرها وأكد وجودها ابن فضلان⁽⁸⁾ ، ومن المؤكد أن الروس قد جلبوا معهم الرقيق من الشمال ، ويعني هذا وجود سوق للنخاسة في العاصمة الخزرية⁽⁹⁾ ، وغالباً ما جرى من هناك نقل الرقيق إلى الأراضي الإسلامية⁽¹⁰⁾ .

(1) تحقيق دي غويه : 50 (نقلًا عن زكي وليدي ، ابن فضلان : 210) .

(2) انظر الفصل السابع ، الحاشية 195 .

(3) المصدر نفسه .

(4) تحقيق دي غويه : 281 . تحقيق كريم : 392 .

(5) الفصل السابع .

(6) المسعودي ، التنبيه ، 63 وانظر الحاشية 24 .

(7) الاصطخري ، المصدر نفسه .

(8) فصل 77 / 83 .

(9) تقدم النقل عن الاصطخري في الفصل الخامس قوله : العبيد موجودين عند الخزر الكفار ، فهؤلاء هم الذين يبيعون أولادهم رقيقاً ، وتمت عملية الاسترقاق كما هو متوقع في خزران ، أتل ، وقد ذكر أبو الفداء (217) أن سراي (انظر ما يلي) كانت سوقاً للرقيق كبير .

(10) تحدث الأصطخري تحقيق دي غويه : 305 عن رقيق من الصقلب والخزر مع آخرين من بقية أمم الترك كانوا يصلون إلى خوارزم ، انظر زكي وليدي ، ابن فضلان : 309 ، وانظر أيضاً ابن حوقل تحقيق دي غويه : 281 حيث ذكر أن الخوارزمية قد أغاروا على بلاد البلغار والصقالبة ونهبوهم وأسروهم .

ولا يمكن لهذا أن يدهشنا، لأن الرق ظل قائماً في بقية أجزاء أوروبا حتى تاريخ متأخر⁽¹⁾، ويقول الإصطخري: إن بيع الآباء لأولادهم كرقيق كان ممنوعاً لدى اليهود، والمسيحيين، والمسلمين أيضاً في بلاد الخزر، وممارس فقط من قبل الوثنيين⁽²⁾، ويبدو أنه لم توجد اعتراضات على هذه الممارسات، ولم يكن تهود الحكام يدفعهم إلى منع ذلك، بل على العكس كان وجود الرقيق أمراً مسموحاً به، وقد جرى بيعه وشراؤه بشكل علني في الأسواق، شأنهم في ذلك شأن بقية بضائع السوق، وكانت هنالك محطة أخرى نائية في الشمال لبيع الرقيق في دريند (باب الأبواب)⁽³⁾، وكان الوضع في أوروبا الغربية، وفي فرنسا، وإسبانيا هو نفسه، حيث استمر تدفق الرقيق من الشمال إلى الجنوب في الحقبة نفسها، هذا والمناسبة ليس هنالك من سبب للافتراض أن الدور الذي شغله اليهود هنا كان دوراً عدوانياً مديراً⁽⁴⁾.

وإذا جاز لنا أن نعتمد ما جاء في كتاب «دريند نامه» فإن الخزر قد أشرفوا على مناجم الفضة، والذهب⁽⁵⁾ (أو النحاس)⁽⁶⁾ في بلاد القوقاز، وأنهم اعتادوا أن يدفعوا من منتوجات هذه المناجم إلى عساكرهم التي رابطت على تلك الحدود، أضف إلى ذلك: يبدو أن ولاية سمندر التي كانت على الجانب الشمالي لهذه الجبال، قد كانت غنية وخصبة، وقد أشار كل من الأصطخري وابن حوقل إلى حدائقها وكرمها، وأن عدد هذه الكروم كان آلافاً مؤلفة⁽⁷⁾، وحسب ما ذكر الكرديزي كان من الممكن رؤية الحدائق في أماكن أخرى من بلاد الخزر⁽⁸⁾.

ومن الواضح أنه من غير الممكن تقديم إحصاء محدد حول الموارد المادية للدولة الخزر، ولا شك أن أهم هذه الموارد كان البضائع المعاشية ومنتوجاتهم الزراعية، ويبدو أنه

(1) في اسكوتلندا في 1178م ثم حتى سنة 1258م انظر تاريخ كنيسة كنفهام لسكوتلندا (1882) 1/110.

(2) المصدر نفسه اعتماداً على الخبر المنقول في الحاشية 37 السابقة.

(3) انظر حدود العالم: 40/36.

(4) مرقورات: 42/1.

(5) تحقيق قاسم بك: 477، حيث ذكر وجود منجم ذهب قرب قيزيليار ومنجم فضة قرب منبع نهر التريك.

(6) انظر قاسم بك: 465.

(7) زاد رقم الاصطخري (المنقول في الفصل الخامس) وهو 4000 في نص ابن حوقل إلى 40.000.

(8) تحقيق بارثولد: 96.

لم يوجد فائض من أي من هذه الأنواع ، ولدينا تصريح مثير قدمه الإصطخري فيه أن الشيء الوحيد الذي صدره الخزر هو الفراء ، وذلك بصرف النظر عما جلب إلى بلادهم وأعادوا تصديره من بضائع⁽¹⁾ .

ويبدو أن نشاطاتهم التجارية قد كانت على جميع الأحوال لا بأس بها ، هذا وإن ما قاله المسعودي ، من أن ملك الخزر لم يكن يملك مراكب ، وأن رجاله لم يكونوا معتادين على استعمالها⁽²⁾ ، مضلل في هذا المجال ، فقد أوضح (بارثولد) أن هذا القول يتناقض مع ما ذكره هلال الصائب عن بناء سور على شاطئ بحر قزوين عند (دريند) لمنع مراكب الخزر من الدخول⁽³⁾ ، زد على هذا : «إن رواية المسعودي عن الخزر تبدي بعض التناقضات لا سيما في قوله بشكل واضح في مكان آخر : لدى الخزر زواريق اعتاد الناس أن يسافروا بها ذهاباً من العاصمة وإياباً إليها⁽⁴⁾ ، وأن السفن كانت تروح وتجيء بين بلاد الخزر والبلغار⁽⁵⁾ ، وهذا أيضاً ما ذكره المقدسي⁽⁶⁾ .

وذكر ابن فضلان أنه عندما كانت السفينة ترسو في الأراضي البلغارية قادمة من بلاد الخزر كان مقدم البلغار (يلتوار ، إلتبير) يصعد شخصياً إلى ظهورها ليحبي عشر البضاعة بنفسه⁽⁷⁾ ، هذا ولم يرد في المصادر أن البلغار قد ملكوا سفناً ، وعليه فمن الصعب أن نفترض أن المواصلات الأساسية على نهر الفولغا قد كانت محصورة في أيدي الروس

(1) الإصطخري ، المصدر نفسه .

(2) نقل في الفصل السابع .

(3) هلال الصائب تحقيق أمدرود : 217 . نقل في الموسوعة الإسلامية ، مادة «خزر» ويبدو أن هذه المعلومات تشير إلى أيام الوزير المشهور علي بن الفرات (حوالي 288 / 900) وقد نقل هلال الصائب (999 / 390) معلوماته عنه من مصادر وثيقة معاصرة له ، وهي قد تعني أن السور البحري قد بني بالأصل ضد الخزر من قبل أنوشروان (انظر قدامه : 261 حيث تحدث عن حائط في البحر) وهذا أمر يمكن أن يكون أسطوريا (انظر الفصل الأول) فنحن لم نسمع بشكل عام بهجوم خزري بواسطة البحر ضد شواطئ قزوين (أنظر ما يلي في الفصل التاسع) .

(4) نقل في الفصل السابع .

(5) المصدر نفسه .

(6) تحقيق دي غويه : 365 .

(7) الفصل 77 .

فقط⁽¹⁾، وفي جميع الأحوال كان هنالك جسر من السفن عبر النهر في عاصمة الخزر، وذلك حسبما ذكره المسعودي⁽²⁾، وجاءت مقولة المسعودي عن عدم امتلاك الخزر للمراكب أثناء حديثه عن الحملة الروسية عبر الفولغا في سنة 301هـ / 913م، ولعل ما قصده هو أن ملك الخزر لم يمتلك أسطولاً كان يمكنه أن ينازل به الغزاة، أو أنه حصل على معلومات مغلوطة، وإنه لمن المدهش أن نلاحظ أن رأي المسعودي مازال معتمداً⁽³⁾.

والحقيقة الأكثر قبولاً واحتمالاً هي أن مراكب الخزر لم تكتف بالإبحار في نهر الفولغا، بل في بحر قزوين أيضاً، الذي يحمل اسم بحر الخزر، مستخدمين الطرق البحرية التي أشار إليها الاصطخري⁽⁴⁾، وذلك في حال عدم تهديدهم لدربند كما رأينا في النص المأخوذ من «هلال الصابئ»، وتبعاً لما جاء عن بلاد الخزر في النص القصير من رسالة حسداي، كانت السفن الخزرية تصل حتى مدينة القسطنطينية (حوالي 950/340)، لكن نادراً ما كان ذلك من العاصمة على نهر الفولغا (مستخدمة ممر الدون - الفولغا) بل غالباً من ميناء تمارخا (فنغوريا، تمن تاتور كان) على البحر الأسود فهناك كما رأينا من قبل⁽⁵⁾ وجد الإمبراطور البيزنطي جستنيان الثاني سفينة أعادته إلى بلاده، وينبغي أن نذكر أن بحر أزوف وكذلك بحر قزوين قد دعياً أحياناً باسم بحر الخزر⁽⁶⁾.

ونقلت تجارة الخزر برأياً أيضاً، ولا بد أن طرق القوافل حول رأس بحر قزوين قد استحوذت على قدر كبير من الأهمية، وذلك على الرغم من أننا نستطيع فقط أن نتحدث بشيء من التأكيد عن روابط بين مملكة الخزر وخوارزم⁽⁷⁾، ونقرأ في رواية ابن حوقل⁽⁸⁾ عن

(1) المسعودي (التنبية: 62) حيث قال إن السفن الكبيرة. كانت تبحر في الفولغا (نهر الخزر) من خوارزم، وأماكن أخرى تحمل البضائع والتجارات.

(2) انظر الفصل السابع.

(3) ذكر (أنظر الحاشية 1) سافا ما قاله المسعودي في أن ملك الخزر لم تكن لديه سفن في بحر قزوين، لأن الخزر لم يكونوا بحارة.

(4) تحقيق دي غويه: 226 - 227.

(5) الفصل السابع.

(6) المسعودي، التنبية: 138.

(7) أوضح ابن فضلان وجود مواصلات دائمة على طول الطريق الذي أخذته جماعته.

(8) أنظر الفصل السابع.

شركة كانت في عاصمة الخزر ولها ممثلها - كما نقول في أيامنا هذه - في داخل بلاد البلغار، أي في بلغاريا القائمة على الدانوب .

وتبعاً للرحالة اليهودي إبراهيم بن يعقوب (قرن عاشر) تحدث الخزر بلغة الصقالبة⁽¹⁾ ، وإذا صح هذا فلا بد أنهم تعلموها من خلال السفر في بلادهم ، ونقرأ لدى المسعودي عن تجار مسلمين من بلاد الخزر كانوا موجودين على الحدود الشمالية لبزنطة⁽²⁾ ، وذكر بنيامين التطيلي - رحالة القرن الثاني عشر - أنه التقى بتجار من بلاد الخزر في القسطنطينية ، وفي الإسكندرية أيضاً⁽³⁾ ، وأشار اليعقوبي إلى أنه كان بين البضائع التي وصلت إلى بغداد بضائع من بلاد الخزر⁽⁴⁾ .

وقد رأينا أن التجار الروس قد اتصلوا بشكل مباشر بديار الخلافة ، وأن التجار الراذانية اليهود⁽⁵⁾ قد زاروا عاصمة الخزر ، كما زاروا بغداد ، ومدناً إسلامية أخرى ، ومن المحتمل أن بعض تجار الخزر قد شاركوا في هذه الحركات ، وتحدث اليعقوبي عن وجود شارع أو حي في سامراء عاش فيه الخزر والترك وأهل فرغانة⁽⁶⁾ ، وليس من الضروري أن نفترض أن هؤلاء كانوا جميعاً من العساكر المرتزقة .

أما بالنسبة للصناعة ، فقد سبق وذكرنا الغراء ، ويبدو أنه كان يحضر من الأسماك المصادة على شواطئ الفولغا ، ونعرف - على الأقل - أن الحرفيين المسلمين في العاصمة الخزرية كانوا كثرة⁽⁷⁾ ، ومن المدهش أنه تبعاً للإصطخري لم تنتج بلاد الخزر أية أنواع من الملابس⁽⁸⁾ ، فالمعاطف الطويلة مع القمصان التي اعتاد الخزر على ارتدائها كانت تستورد

(1) البكري : 39 (نقلاً عن مرقورات : 192) .

(2) انظر الفصل السابع .

(3) تحقيق ادلر : 12 ، 76 . وحذفت طبعة أشير المصدر .

(4) كتاب البلدان : 234 .

(5) انظر الفصل السادس ، الحاشية : 69 .

(6) البلدان : 262 .

(7) المسعودي ، نقل في الفصل السابع .

(8) انظر الفصل الخامس .

من الأراضي الإسلامية أو من بيزنطة⁽¹⁾، كما أن الغزّ الذين كانوا من أتباع الخاقان قد استوردوا ملابسهم من عند المسلمين⁽²⁾، هذا وإن انعدام هذه الصناعة - مع أننا لا يمكن أن نصدق أنها كانت تامة كما يقول الأصبخري - يدل على أن الصناعات في بلاد الخزر كانت متدنية ولم تكن متطورة⁽³⁾، ولدينا في الوقت نفسه أدلة على أن المؤثرات الثقافية قد مورست على الخزر من قبل الإمبراطورية البيزنطية والخلافة الإسلامية .

ووجد الأثاري ت - ج - آرني T.J.Arne أن الحضارة الخزرية كانت شديدة التأثير بالحضارة الفارسية، ومن المؤكد أن تقليد الحرفيين الساسانيين كان كبيراً في بلاد الخزر⁽⁴⁾، كما أن الصحون التي قصد بها تزيين الأحزمة، والتي عثر عليها في غربي روسيا والسويد تحمل سمات التصاميم الفارسية، ولا بد أنها قد صنعت في حدود نطاق التأثير الخزري الثقافي، وأن الأنماط قد وصلت إلى الخزر من عند الفرس⁽⁵⁾، ويتحدث ثانياً عن أباзим أحزمة يفترض أنها من أصل بيزنطي، قد جرى تقليدها في بلاد تحكمت بها الثقافة الخزرية بعد القرن الثامن⁽⁶⁾، لكن هذا كله أقل أهمية مما ادّعاه زامباور، عالم النميات المشهور من أن معظم النقود التي عثر عليها في السويد وروسيا المضروبة على شاكلة النقود الإسلامية، قد صكت في دور السكة الخزرية⁽⁷⁾.

ويعترض آرني على زامباور في (أ) أنه لم يعثر على هذه الأنواع المقلدة في الأراضي الخزرية، وأنه (ب) قد عثر على قوالب الصك التي قصد منها ضرب نقود مشابهة للنقود الساسانية في مناطق كانت دائماً خارج نطاق التأثير الخزري مثل فيتبسك Vitebsk، وقد

(1) الاصبخري (المصدر نفسه) حيث قارن الساحل الطويل أو الكامل للخزر مع ساحل الروس القصير .

(2) ابن فضلان : 25 .

(3) الاصبخري (213) حيث ذكر وجود حركة تجارية منتظمة بين أستراباد ومملكة الخزر، حيث شكل الحرير الذي أنتج في أحواز أستراباد جزءاً هاماً - طبعاً - بعد تصنيعه .

(4) حرير الشرق (أرشيف الدراسات الشرقية 8) أوبالا 1914 : 96 - 99 .

(5) المصدر نفسه : 157 .

(6) المصدر نفسه : 143 .

(7) افون زامباور «شقيقون في شمالي أوربا وشرقيها» 1911 .

ذكر بارثولد قوالب الصك هذه المرتبطة بـ «فيتبسك» لدى حديثه عن ضرب النقود الروسية⁽¹⁾، ولا شك أنه من المدهش حقاً عدم عثورنا على نقود خزيرية محلية⁽²⁾، ومن المحال الاعتقاد أن النشاطات التجارية في خزران - أتل قد مورست بطرائق المقايضة البدائية، إنما في الوقت نفسه ليس هنالك من بينات تؤيد صحة ما ذهب إليه زامباور.

والانطباع العام الذي نحصله من المعلومات التي لدينا هو أن أتل كانت ثغراً هاماً للتجارة: شرقاً وغرباً، جنوباً، وشمالاً، وأن ازدهار مملكة الخزر قد اعتمد على موارد البلاد بدرجة أدنى مما اعتمده على موقعها المناسب عبر طرق التجارة الهامة، والذي نستطيع استخلاصه عن النظام المالي هو أن الضرائب كانت خفيفة على الخزر المحليين، ولربما توجّب على الخزر البيض الخدمة العسكرية فقط، وتبعاً للاصطخري الذي غالباً ما نقلنا عنه، لم يمتلك ملك الخزر حق التدخل في ممتلكات رعيته⁽³⁾، ولعل في هذا الإشارة إلى البك، لأنه قيل في مكان آخر إنه حق للخاقان الحصول على دفعات وتعويضات ثابتة، جاءت من ضرائب فرضت على الشعب بأكمله⁽⁴⁾.

وفي جميع الأحوال كان البك هو السلطة التنفيذية الرئيسة، ومن المفترض أن نفقاته قد شكلت البند الأساسي في ميزانية الخزر ويفيدنا ما ذكره الاصطخري أن موارد الملك الأساسية قد جاءت من مصدرين هما: الرسوم والعشور المفروضة على التجارات القادمة عبر الطرق البرية والبحرية للبلاد، والجزية من النوع الذي يفرض في الإمبراطوريات⁽⁵⁾. أما بالنسبة للرسوم التي ذكرها الاصطخري على أنها المصدر الأول للدخل، فلقد سلف ورأينا التجار الروس المتاجرين بالفراء والسيوف وهم يدفعون لخاقان الخزر أو لممثليه عشر ثمن بضائعهم، ويبدو أن جميع التجارات الروسية قد جبيت منها الرسوم بشكل مماثل⁽⁶⁾.

(1) ديكوفرتي: 196 نقلًا عن ر. هننغ «النشاطات العسكرية العربية في غربي أوروبا» در- إسلام. ب: 22 (1935).

(2) انظر الفصل السادس.

(3) انظر الفصل الخامس.

(4) ابن حوقل، تحقيق كريم: 396.

(5) انظر الفصل الخامس السالف.

(6) ابن حوقل، تحقيق كريم: 392.

ويمكننا من ذلك أن نستنتج أن هذه العشور كانت عامة، أي أنها طبقت أيضاً على التجار المسلمين الذين زاروا بلاد الخزر، ومن المحتمل انه ارتبط بجمع مثل هذه الرسوم وظهور بعض القضايا القانونية الطارئة، العمل الذي أسند إلى اثنين من موظفي الخزر علمنا أنهما قد شغلا المنصب نفسه، وقد كان أولهما في أيام ابن فضلان، رجلا اسمه خز⁽¹⁾، واسم ثانيهما أيام المسعودي أحمد بن كويه⁽²⁾ (غويه) ولا شك أن هذين الرجلين قد شغلا منصباً هاماً، لكنه لم يكن منصب البك، فقد كانا مسلمين، وكان البك من يهود الخزر⁽³⁾ طبعاً، كما يبدو أن أياً منهما لم يكن قاضياً مسلماً نظامياً، وكان عدد قضاة المسلمين مثلهم مثل قضاة اليهود وقضاة اثنين مسيحيين⁽⁴⁾، لكن خز ومن بعده أحمد بن كويه كانا مستقلين في منصبيهما وفي مجال عملهما، مهما كان نوع هذا المجال.

وأما المصدر الثاني بين مصدري الموارد فيمكن توضيحه من التاريخ الروسي، فلقد سلف وذكرنا أمم الصقالبة، والبولونيين، وآخرين ممن دفع الجزية للخزر في القرنين التاسع والعاشر⁽⁵⁾، ومن الواضح أن الخزر قد عدوا الموقد، أو المحراث وحدة لفرض الجزية على رعاياهم من الشعوب، وقدرت كمية الدفع بسيف أو بجلد فراء، أو في بعض الحالات بقطعة من النقود على كل محراث أو رأس⁽⁶⁾، لكن الأخذ بهذه الأساليب لم يكن دائماً، إنما حسب الحاجة، أو في غالب الأحيان حسب ما كان موجوداً ليجمع، كما أن زعيم البلغار (يلتوار، التبار) قد أسهم بدفع جلد فراء عن كل بيت من بيوته⁽⁷⁾.

(1) الفصل الخامس.

(2) الفصل السابع.

(3) ابن رسته والاصطخري، انظر الفصل الخامس.

(4) المسعودي الفصل السابع.

(5) انظر الفصل السابع.

(6) المؤرخ الروسي 12، 14، 15، 32.

(7) ابن فضلان: 77 حيث جاء: «وعلى ملك (يلتوار) ضريبة يؤديها إلى ملك الخزر من كل بيت في مملكته جلد سمور» وورد هذا النص لدى ياقوت لكن جاء عنده «جلدثور» بدلاً من «جلد سمور» وهو بلا شك تصحيف.

وعلى هذا وضح لنا أن الموارد الأساسية لدولة الخزر قد جاءت من الرسوم ومن جزية الشعوب، ولا شك أن مداخيل البلاد، خاصة المحصلة بشكل رئيسي من الأعمال التجارية في بيع وتصدير المستوردات، قد كانت لا بأس بها، لكن كما سلف وأشرنا لم تكن هنالك موارد طبيعية كبيرة متوفرة للتصدير، كما لم يكن هنالك إنتاج ثابت من المصنوعات المحلية، وواضح أن الاقتصاد الخزري كان في مثل هذه الأحوال، إلى حد كبير مصطنعاً، فكل شيء كان معتمداً على السمعة السياسية والقوة العسكرية.

ومن الواضح أن دفع الرسوم الثقيلة لم يكن مرحباً به من قبل التجار، كما أن الجزية النوعية لم تكن مقبولة من قبل الأمم التي دفعتها، وكان استخدام القوة أو التظاهر بالقوة ضرورياً لتأمين استمرار هذين الموردين، ويبدو مما ورد في التاريخ الروسي أن قبائل الصقالبة كانت على استعداد لرمي نير التبعية الخزري حالما تنهياً لها الفرصة⁽¹⁾.

ونستخلص مما ذكره ابن فضلان أن سلطة الخزر المركزية لم تعد في أيامه تتمتع بالشعبية في شرقي الإمبراطورية، بين: البلغار، والغُز⁽²⁾، وعليه يمكننا القول إنه ما دام الخزر كانوا قادرين على الاحتفاظ بتوسعاتهم بقوة السلاح كان من الممكن لهذا النظام الاقتصادي أن يعمل، لكن عندما تعرضت قوتهم العسكرية للدمار مرة واحدة، أصبح الاقتصاد كله عرضة للسقوط.

ومن بعض الجوانب لاشك أن هذا ما حدث بالفعل، ولا بد أن المدفوعات بالأنواع ورسوم التجارات قد توقفت نتيجة لذلك عن التدفق على الخزينة لبعض الوقت، وهكذا سعت الفئات غير الراضية نحو نيل استقلالها، ولم تستطع السلطات المركزية المبادرة إلى إرسال قوات تقوم بإعادة احتلال النقاط الاستراتيجية التي كانت من قبل في أيدي الدولة، أو أن تقوم بإعادة فرض الضرائب على الذين توقفوا عن دفعها.

وهكذا تفككت أوصال أجهزة الدولة وغدت عاجزة، وبات من المحال إعادتها إلى العمل ثانية، ويمكننا أن نفترض أنه لو كانت قواعد مصادر قوتهم في المنطقة الواقعة بين الفولغا والقوقاز قد حبتها الطبيعة بثروات أعظم، أو أنهم امتلكوا ميولاً صناعية وحرفية،

(1) انظر بلاتنوف، المصدر نفسه: 497-498.

(2) 36، 48، 78.

عندها لربما كان بإمكان الخزر إعادة تماسك ما بقي منهم ، ومن ثم استعادة ما فقدوه عن طريق الدبلوماسية ، أو إعادة قهر الشعوب الثائرة ، ومن ثم القيام بالتدريج بإعادة تأسيس نظامهم السياسي والاقتصادي في أراضيهم السالفة ، ومهما يكن الحال لقد كانت هذه الشروط المرغوبة منعدمة .

ومع أن الفوارق العرقية والدينية في داخل إمبراطورية الخزر لاشك قد أسهمت في تفكك أو صالها ، يبقى علينا أن نبحث عن السبب الأساسي لهذا التمزق في سماتها الأساسية ككتلة من الأراضي المتجاورة بدون حدود طبيعية ، ولا تمتلك وسائل الاعتماد على الذات ، وغير قادرة على طول المدى على تشكيل وحدة اقتصادية وسياسية مستقرة دائمة ، ذلك أن الأراضي قد انتقلت إلى أيدي أرستقراطية عسكرية ، تكونت من الخزر المتهودين ، الذين امتلكوا قوة لاشك بها ، ما دامت خيولهم قادرة على السيطرة على الأراضي القائمة بين مدنهم وحصونهم .

وأما ما يتعلق بالامتداد الجغرافي والأهمية السياسية ، فلقد رأينا دولة الخزر تتنافس لبعض الوقت مع أمم كانت أقوى منها في ذلك العصر ، لكن هذا الحال لم يدم طويلاً ، وأصبحت السيطرة العسكرية بالدمار ، وسقطت دولة الخزر لأنها لم تمتلك رباطاً لوحدها كان أكثر ديمومة ، ومن الغرائب أن نرى بعض المجموعات الصغيرة التي امتصتها إمبراطورية الخزر أو هددتها قد استمرت بالوجود حتى أيامنا هذه ، بينما الخزر أنفسهم «الذين كانوا قوة لا يمكن مقارنتها»⁽¹⁾ بأي من جيرانهم باتوا من الصعب تذكر اسمهم .

ولهذا فإن عملية المقارنة مع الدول القومية في الشرق والغرب ليست بناءة بشكل خاص ، ولنأخذ بعض الأمثلة حيث نجد أن تاريخ فرنسا أو إيران يمكن تتبع جذوره بشكل مستمر خلال مراحل من التوسع والاضمحلال ، تعود إلى عصور سحيقة بالقدم ، وما تزال كل من فرنسا وإيران القديمتين حيتين يمثلهما مجتمعان هامان في أيامنا هذه .

وفي المقابل نجد الحال مع الإمبراطوريات البدوية أنها كانت تظهر بسرعة مذهلة ، فتحتل مكاناً قيادياً على مسرح التاريخ ، ثم ما تلبث أن تختفي من الوجود بسرعة أكبر ، فمن هذا القبيل كانت إمبراطورية الهون ، ثم إمبراطورية المغول ، وبالنسبة للمغول نعرف

(1) هذه كلمات بارثولد (الموسوعة الإسلامية مادة بلغار) في حديثه عن الخزر ، مع الإشارة إلى البلغار .

بالتفصيل كيف تمكنوا من اجتياح العديد من حضارات العالم، واستولوا على عدد كبير من الدول ذات المساحات الواسعة، ومع هذا ما لبث التيار أن انعكس، وأصبح المغول أدنى من حيث المكانة من كثير من الأمم مثل الفرس الذين سلف وقهروههم، ومن الصين، التي قدموا لها أسرة حاكمة.

ولقد كانت مغامرة الخزر على مستوى أدنى من مستوى المغول، ولم يصل عدد قواتهم المسلحة والمساحات التي سيطروا عليها قط إلى حجم ما توفر لدى المغول، كما أن ظهورهم على مسرح التاريخ لم يكن لافتاً للانتباه وهائلاً بالدرجة نفسها، ومع ذلك فإن سقوط المغول بعدهم، والهون قبلهم، قد مكنتنا من فهم المصير الذي ألم بالخزر، في القرنين العاشر والحادي عشر كما يبدو⁽¹⁾.

(1) قام الآثاريون الروس بحفريات عديدة في مواقع خزرية ولسوء الحظ ليس من السهل الحصول على المعلومات، وقدمت ج. آرني عرضاً عن أعمال الحفريات التي تمت خلال سنوات عديدة حتى 1914، لاسيما الحفريات التي جرت في فرخني على الدونتر، وقد أحال على المصادر الروسية. وتناول بولياك (بلاد الخزر: 5) بعض ما عثر عليه بالبحث، وهناك أبحاث أخرى هامة بالبلغارية، انظر سمولن Po. razval, drev. Bulgara قازان 1926 (نقلاً عن مينورسكي حدود العالم: 461، الحاشية 2) وفي سوار، ولاشك أنه جرى الحصول على نتائج هامة في الموقع الأخير، ونقل زكي وليدي (ابن فضلان: 75، الحاشية) عن أ. ب. سميرنوف معلومات عن قصر مؤلف من طابقين من القرن العاشر حيث عثر عليه ووجد فيه نقود كثيرة، ولاشك أن هذه النقود ستلقي الضوء على ضرب الخزر لنقود على الطريقة العربية الأمر الذي سلف بحثه، وهناك مادة قليلة في «الآثار السوفيتية» 4 (موسكو 1937) ويمكن أن نضيف الآن إن هنالك شبه إجماع على أن فرخني سالتوف هو موقع خزري (فرنادسكي، روسيا القديمة: 157، 241، 269).